مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التنمية العربية المتكاملة والشاملة والمستقلة

د. محمد محمود الإمام
وزير التخطيط الأسبق - مصر

مقدمة : القضية وابعادها

هناك عدد من الأمور التي يبدو أنها تحظى بقدر كبير من الاتفاق بشأنها . الأول أن نصف القرن الأخير شهد جهوداً دائبة من أجل التنمية والتكامل الإقليمي ، في بقاع مختلفة من العالم ، وكان الوطن العربي من بين السباقين إلى الأمرين معاً . الثاني أن إنجازات عديدة تحققت في حقل التنمية ، وإن جاءت في الغالب دون التوقعات . وهنا أيضاً لم يشكل الوطن العربي استثناء ، إذ ظلت تنميته – على حد تعبير المفكر العربي المعروف ، يوسف صايغ – عصية . والثالث هو أنه ، ربما باستثناء التجربة الأوروبية التي ألقت ظلالها النظرية والعملية على مختلف التجارب الإقليمية ، جاءت النتائج في مجال التكامل الإقليمي مثيرة للقنوط في أغلب الأحوال ، وكان الحصاد العربي هزيلاً ، على حد تعبير يوسف صايغ أيضاً . وبينما ودع العالم التسعينات بكل مظاهر الحفاوة والترحاب ، صمت العرب عن استراتيجية للعمل العربي المشترك ، كان مقدراً لها أن تحدث نقلة نوعية لهذه الأمة بحلول الألفين . ولم يكن هذا غريباً .. فقد وأدوها منذ أيامها الأولى ، وتنكروا بكل قوتهم لخطتها الأولى .. والأخيرة ، وأنهوا عقد التنمية العربية المشتركة قبل أن يبدأ . يكفي أن نستمع إلى ما استهل به دولة سليم الحص حديثه في الموسم الثقافي لجامعة الدول العربية في ١٩٨١ ، ولما يجف مداد وثائق قمة عمان بعد ، من قوله أنه قد لا يجد الكثير مما يمكن أن يضيفه إلى ما أشبع به الاقتصاديون العرب موضوع العمل المشترك من الدرس والتحليل ، ليكتشفوا كم هي سحيقة الهوة بين الرؤيا والواقع وبين التطلعات والنتائج . أمر رابع ، هو أن العالم يمر بفترة تحول خطيرة في مداها وأبعادها ، أدت إلى سقوط كثير من المناهج التي كان يعتقد أنها تخاطب العصر منذ سنوات قلائل ، بالتقادم الذي زادت سرعته في زمن أصبح يقاس بالفيمتو ثانية . بل إن توضيح بعض المعالم ، التي يراد غرسها قبل أن تجرفها الوقائع ، تم على أرض عربية بانطلاق دعوى أن العالم أصبح على مشارف نظام عالمي جديد . واتفق الجميع على اختزال كل هذه التغيرات تحت مسمى لا يحظى باتفاق محدد على تعريفه ، هو « العولمة » . وترجع خطورة الاتفاق على ما لم يتفق عليه حقاً أن الجميع يتحدثون في الموضوع ، ولكنهم

غالباً ما يبقون خارجه . وهنا أيضاً كان العرب سباقين في نحت المصطلحات ، فقد بزوا العالم في التأكيد بأنهم يمارسون عملاً مشتركاً ، وهو مصطلح ابتدعوه ليتهربوا من بيان ما إذا كان مقصدهم الحديث عن تعاون بصوره المختلفة ، أم تكامل بمعناه الدقيق . ولم يعد من الواضح إذا ما كانوا يريدون إحياء ماض لم يعش إلا في المخيلة ، أو بناء مستقبل قصرت المخيلة عن رسم أبعاده .

ويبدو أن العرب لم ينفردوا أيضاً بهذه الضبابية في المصطلحات ، إذ أن ما يثار حالياً في الفكر الرأسمالي الغربي حول التنمية ، وبشأن التكامل ، لم يعد يقوم كالعهد به على أساس التنظير العلمي لما يطلق من دعوات ، بل يتخذ صيغاً براجماتية تعبر عن مواقف عقيدية تتستر وراء دعوى انتهاء عصر العقائد والأيديولوجيات . وأصبح المعيار الأساسي هو رفض البدائل التي طرحت في سياق التجارب قريبة العهد والعودة إلى السوابق السالفة بدعوى التجديد . ففي مجال التنمية توالت التعاريف والمقاييس والمؤشرات في توصيف للحالة التي يجب أن يكون عليها المجتمع إذا حقق تنمية ، توصف حيناً بأنها اقتصادية اجتماعية وأخرى بأنها بشرية . ومن ثم غاب الأساس الذي تسند إليه التنمية باعتبارها عملية قادرة على توليد قوى الدفع اللازمة لتحقيق تواصلها . وتحول مفهوم التواصل ليصبح صفة تفرضها العوامل البيئية التي تحولت بدورها من أساس للنشاط الإنساني إلى قيد خارجي عليه . وصحب هذا التغير في دور العنصر الذي كان يطلق عليه إسم الطبيعة ، والذي كان يدرج عادة ضمن المعطيات ، تغير في طبيعة المعرفة من كونها تراثاً يتراكم ليحدد مجالات وأساليب تعامل الإنسان مع بيئته ، لتصبح عنصراً يتجدد بالإضافات إليه ، ويتولى تحديد اتجاهات النشاط الإنساني وإمكانيات البشر في الاستمتاع بنوعية أفضل للحياة . أما في مجال التكامل الإقليمي ، فقد تحولت الفلسفة التي دعت إلى التفكير فيه من تصويب شبكة العلاقات الدولية إلى إعادة إلحاق الدول النامية بالقوى السابقة إلى التقدم . واختلطت فيها مفاهيم آليات وحدود تحرير المبادلات الاقتصادية بما يطلق عليه تعميق التكامل القائم على إتاحة إمكانيات الحركة المطلقة أمام رأس المال ، وحتى لو تم ذلك على حساب المنظومات الثقافية التي تميز المجتمعات البشرية . ومن ثم ظلت الحاجة قائمة لتعيين الأسس التي تحكم مسارات التنمية والتكامل وطبيعة العلاقة بينهما .

وأدى تغليب منظور الدول الرأسمالية المتقدمة على النطاق العالمي ، إلى أن التنمية تحولت إلى هم عالمي يخضع في مواصفاته لاحتياجات تلك الدول ، بدلاً من احتياجات الدول الأقل نصيباً منها . كما تحول التكامل إلى تشابك بين أقاليم متفاوتة في مستويات النمو . وكان معنى هذا تغليب عمليات إدارة شؤون الحياة على نحو يتيح للمجتمعات المتقدمة أن تواجه متطلبات عملية تطور طويلة الأجل لم تكتمل معالمها بعد ، ويساعد بالتالي على استيعاب التغيرات الحادة التي تحدثها ثورة تكنولوجية في قواعدها اجتماعية في مضمونها . ويرتكز هذا المنهج على ما يندرج تحت عنوان التكيف المتوالي ، لدورة تنطلق من الدول

المتقدمة . أولى حلقات الدورة هي إعادة تشكيل البنيات الاقتصادية بما يتفق مع مستجدات الثورة التكنولوجية ومتطلبات مجتمع المعلومات والاتصالات ، ونقل تكلفة هذه التغيرات إلى المجتمعات الأقل تقدماً من خلال ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي . والحلقة الثانية هي ما يمكن تسميته بالإصلاح الاجتماعي الذي ينطلق من التسليم بعملية التكيف الاقتصادي وما يتمخض عنها من أضرار اجتماعية . وهكذا ترفع رايات « الوجه الإنساني » الذي يستخدم كقناع لكل من الإصلاح الاقتصادي والعولمة . والحلقة الثالثة هي إعادة توزيع صلاحيات جهاز الدولة بين مؤسسات عالمية تتولى تسيير الشؤون الاقتصادية ، ومؤسسات قطرية تحصر مسئولياتها في الجوانب الاجتماعية . وهو ما يفصل بين عمليتي التوزيع وإعادة التوزيع ، ويخل بالضرورة بالعلاقة بين المقدمات والنتائج ، وعلى وجه الخصوص بما كان يعنيه هذا من تحويل للموارد من الدول المتقدمة المستفيدة إلى الدول النامية المتضررة . وتكتمل الحلقات بالدعوة إلى ما يسمى تعميق التكامل . ويقصد به إنهاء حقبة المعاملة التفضيلية من جانب الدول المتقدمة للدول النامية ، ووضع العلاقة بينهما في صيغة تسمى المشاركة ، تفتح فيها أسواق الدول النامية ، بل ومجتمعاتها ، على مصراعيها أمام القوى التي كان يراد للتكامل الإقليمي أن يتصدى لها . ويطرح هذا مجموعة من الأسئلة حول مستقبل التنمية العربية والتحديات التي تواجه العمل الاقتصادي العربي المشترك في مطلع القرن الحادي والعشرين .

الأطر الثلاثة للتنمية

قبل أن نتعرض لدور العمل المشترك بالنسبة إلى التنمية ، علينا أن نعالج أبعادها الثلاثة : الأول الإطار المكاني للتنمية ؛ الثاني الإطار الزماني للتنمية ؛ الثالث الإطار الموضوعي للتنمية .

أولاً – الإطار المكاني للتنمية : بين القطرية والإقليمية والعالمية

من الأمور التي لقيت اهتماماً خاصة لدى الكتاب العرب ، والتي تعتبر ذات صلة وثيقة بمصطلح « التنمية العربية » ، الذي ينطوي على مغزى الحديث عن مستوى عربي (قومي) ، قضية القطرية والقومية . وباعتقادنا أن الأمر شابه بعض الخلط ، لاسيما أن مصطلح « قومي » يستخدم تارة بمعنى وطني قطري ، وأخرى بمعنى إقليمي عربي ، متجاوزاً المستوى الثالث الذي شهدته الساحة العربية ، وهو المستوى الإقليمي الجزئي . فالذين لا يرون الأمة إلا ممثلة في مجموع الشعوب العربية ، يرفضون القطرية من أساسها باعتبار أنها آفة غرسها الاستعمار بغية تفتيت جماعة كانت ولازالت وستبقى أمة واحدة . وقد يصل التزمت ببعض هؤلاء حد معاداة توجهات أفرزتها حركة الصراع الاجتماعي ، والتي تعتبر من أهم مقومات عملية التطور والتنمية ، متهمين إياها بأنها فتتت إجماع الأمة ، وقسمتها إلى تقدمي ورجعي ، فنقلت الصراع مما يرون أنه مجاله الطبيعي : بين الداخل والخارج ، إلى مسرح كان يجب الحفاظ على وحدته وهو القوى

الفاعلة في الداخل . وبالتالي فإن النقيض في هذا المفهوم ليس فقط كل ما هو غير عربي ، بل هو في الوقت ذاته كل ما هو قطري رغم كونه عربياً . وينطوي هذا ضمناً على أن أولويات الصراع العربي تضع التوحيد في المقدمة ، وتؤجل هموم التنمية إلى مرحلة متأخرة ظناً بأن الوحدة تقضي فيما تقضي عليه ، على جل عوامل التخلف التي ارتبطت بالاستعمار والتجزئة . ورغم ما يملكه هذا القول من منطق ، فإن الحركة لا تستقيم إلا إذا بلغت الأقطار مستوى يجعلها تصمد في حرب التخلف لتبني معاً عوامل الوحدة التي تستفيد من القدرات المتعاظمة لها جميعاً .

ولعل مقاربة فؤاد مرسي للقضية في الموسم الثقافي الأول لجامعة الدول العربية (عام ١٩٧٧) بعنوان « نحو استراتيجية شاملة للتنمية العربية » كانت قاطعة في هذا الشأن ، حيث قال أن « الوضع الطبيعي هو أن تتصدى كل دولة عربية لحل مشكلة التنمية الشاملة في مجتمعها ، بوصفها مسئولة أولاً أمام شعبها الطامح للأفضل . ونعني بهذا أن التنمية العربية في الواقع تنمية قطرية بالضرورة . فالتنمية المطروحة والمتاحة هي دائماً تنمية قطرية » . ثم مضى موضحاً استحالة التنمية القطرية المنعزلة عن العالم ، وفي نفس الوقت ، فإن تلك التي تعتمد العلاقات القائمة مع العالم تأتي مشوهة ، لأنها تتم في ظل عدم تكافؤ مع القوى الرأسمالية المهيمنة على العلاقات الدولية . ومن ثم لا يرى خلاصاً إلا من خلال تنمية قطرية مطردة تستجيب لحتمية التكامل الخارجي شريطة أن يجري في إطار السوق العربية ، وتقوم على أساس تنمية القدرة الذاتية للبلاد العربية كلها وتسريع خطاها من خلال إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، بما يفرضه ذلك من توسع في الإنتاج للسوق العربية . وهكذا تأتي الإقليمية لمساندة القطرية في مواجهة العالمية ، الأمر الذي يثير عدداً من التساؤلات : أولها ، إلى أي حد يعتبر الإطار الإقليمي (القومي العربي) بديلاً كاملاً لكافة الأبعاد الدولية للعلاقات الخارجية الاقتصادية ؟ والثاني ، هو أنه إذا كان كل قطر يحتاج إلى سوق إقليمية ، فما هي المعايير التي تجعل من الإطار القومي العربي أفضل إطار إقليمي لتحقيق التنمية القطرية الشاملة ؟

ثانياً - الإطار الزمني للتنمية : بين التطور والتنمية والإدارة

التنمية تنطوي على تغير ، والتغير بحاجة إلى زمن لحدوثه أو لإحداثه . وسواء تحدثنا عن نمو بما يفيد نوعاً من التلقائية أو تنمية بالمعنى العمدي ، فإن للزمن آجالاً تختلف فيها أبعاد الحركة ومجالات التغير :

(١) اهتم الفكر الكلاسيكي بقضايا التنمية على أنها تطور development اتخذ شكل موجات من التغير انتقلت بها الحياة البشرية من مرحلة إلى أخرى ، أطلقتها تغيرات جوهرية موضوعية أصابت طبيعة قوى الإنتاج ، فأدت إلى إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية للمجتمعات التي تعرضت لها ، ومن ثم

تغيير شبكة العلاقات الاجتماعية ، سواء الداخلية أم الخارجية . واتسم تعاقبها عبر التاريخ بتزايد قدرة الإنسان على التخلص من القيود التي تفرضها الطبيعة ، وتوجه نشاطه نحو قطاعات يتنامى فيها المكون الإنساني على حساب المكون المادي بصورته الخام . وأدى هذا إلى تغيرات بنيوية في عدد من جوانب حياة المجتمع ، تكفل التناسب بين هيكل السيطرة على الموارد القائدة للتطور ، وبين مقومات التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي ، ومن ثم تطور المنظومة الثقافية التي تعبر عن كيفية تفاعل المجتمع مع بيئته على نحو يجعل منها إطاراً لبناء حضارة متجددة . وصحب هذا التطورات امتلاك الفئات التي انتقلت إليها السيطرة على قوى الانتاج القائدة للتطور لمصادر السلطة ، بما في ذلك إعادة رسم العلاقات الدولية لصالح المجتمعات التي سبقت إلى التطور ، وتمكنت من تكييف شؤونها مع متطلبات تأكيد سيطرة القوى الإنتاجية الصاعدة . وترتب على ما تقدم أن اكتسبت عملية التطور عدداً من الخصائص ، من أهمها :

* أن هذا التطور بطبيعته عملية بعيدة المدى long range ، إذ أن المرحلة الواحدة تستغرق وقتاً طويلاً تتطلبه تغيرات الأسس المادية ، وتستلزمه تغيرات الجوانب الاجتماعية التي هي بطبيعتها بطيئة الحركة .

* وبحكم أن النسق الاقتصادي هو أول الأنساق التي تستجيب للتطور الذي تتعرض له الأسس المادية ، فقد ساد اعتقاد بأن الاقتصاد يمثل البنية الأساسية التي تحدد مسارات التطور الإنساني ، وأن الأطر الاجتماعية والسياسية والثقافية والدولية تمثل بنية فوقية تتشكل وفقاً لإعادة توزيع القوى الذي تفرضه علاقات الإنتاج .

* ونظراً لأن كل مرحلة تضيف قوى جديدة إلى ما كان قائماً قبلها ، فقد ارتبط التطور بمفهوم التقدم progress . ومن ثم فإن المجتمعات الرائدة لمرحلة جديدة تعتبر متقدمة developed عن غيرها ، وهي توظف القوة التي تكتسبها من السبق لاستبقائه ، وتضع مواصفات لطبيعة التقدم الذي ينبغي على المجتمعات الأخرى تحقيقه .

ويرجع اهتمامنا بهذا البعد إلى أن العالم يشهد حالياً بدايات طور جديد يمكن أن نطلق عليم إسم « التكنولية » technolism ، يلعب الدور الأساسي فيه عنصر ظل موزعاً بين رأس المال المادي وبين المتحكمين فيه ، وهو عنصر المعرفة الذي جسدته الثورة التكنولوجية التي تعيش الإنسانية بداياتها . ومعنى هذا أننا نمر حالياً بمرحلة خليط من أمرين : بلوغ الرأسمالية الصناعية ذروتها ومن ثم نهاية صيغها المألوفة ، وظهور التكنولية بمعالمها التي مازالت في طور التشكل . وكلا الأمرين يتم في إطار مكاني مغاير لذلك الذي مرت به الرأسمالية في بداياتها ، والذي ارتبط إلى حد كبير بمفهوم الوطنية ،

والذي صحبه نمط لعلاقات دولية بين مراكز وأطراف . إذ أن كافة المجتمعات تتعرض للتغير بصورة متزامنة ، بسبب السرعة الفائقة التي أوجدتها الثورة التكنولوجية . ومع تحول السيادة إلى عنصر المعرفة والانتقال إلى عصر الخدمات بفضل الثورة التكنولوجية ، أصبح في الإمكان السيطرة على قرارات الاستثمار والإنتاج عبر الحدود ، مما يستدعي إعادة النظر في المناهج السائدة .

(٢) وفي الأجل المتوسط (والطويل نسبياً) لا تنقطع عمليات التغير ومحاولات التغيير ، سواء كان هذا في شكلٍ كمي يحافظ على جوهر الهياكل القائمة ، ويوصف بأنه نمو growth ، أو يتخذ أبعاداً كيفية تتجاوز هذا النمو إلى ما يطلق عليه بصورة دارجة مصطلح تنمية development . وهكذا ينتقل الأمر من تطور كعملية تاريخية إلى عمليات تنمية تنطلق في إطار تلك العملية . ومن ثم فإننا نكون بصدد واحدة أو أكثر من صور التحول التالية :

* تهيئة الأوضاع للانتقال من مرحلة تطور بعيدة المدى إلى تاليتها . والمشاهد أن هذا التحول لا يحدث على شكل انقطاع فجائي مع الماضي ، حتى مع السرعة الفائقة التي يحدث بها التطور حالياً . وفي اعتقادنا أن هذه السرعة تعود إلى حدوث إدراك أكثر عمقاً لطبيعة التغيرات التي يجب إدخالها على الأنساق المجتمعية ، وفي مقدمتها النسق المعرفي ، في محاولة لاستباق التغيرات الهائلة في النسق المادي وما يعنيه بالنسبة إلى النسق الاقتصادي ، الأمر الذي يشكل ظاهرة غير مسبوقة . وتتميز مرحلة التكنولية التي دخلها العالم الآن بأنه رغم تركز بداياتها في عدد محدود من الدول الرأسمالية المتقدمة ، إلا أنها ليست بالضرورة حكراً عليها ، بمعنى أنه لا يتعين على باقي العالم أن ينتظر استكمالها لها قبل محاولة اللحاق بها . ويعتبر هذا مسؤولاً إلى حد كبير عن جعل التنمية في الوقت الحالي ظاهرة عالمية رغم حدودها القطرية . كما أنه مسؤول عن التغيرات الجوهرية في مبنى العلاقات الدولية ومقومات التجمع الإقليمي الموجه لدعم التنمية .

* قيام الدول التي حظيت بموقع متقدم من مرحلة التطور بعيد المدى السائدة بمواصلة التكيف لمتطلبات استمرار تقدمها ، وما يتضمنه ذلك من التفاعل بين الأنساق المختلفة ، وانتقالها كمجموعة من مستوى متدنٍ إلى آخر مرتفع وفق عدد من المعايير المختارة ، وتمكينها من تحقيق درجة من التوافق تكفل لها استقرار أوضاعها واستمرار تقدمها . ويرتبط هذا بوجه خاص برفع مستويات معيشة مواطنيها والنهوض برفاهيتهم . وهو ما يتم عادة عن طريق تحقيق تغيرات كمية تقترب ، نتيجة تراكمها في الأجل الطويل نسبياً ، من أن تكون تغيراً نوعياً . وسوف نجد فيما بعد أن هذه الدول ، بعد أن اطمأنت إلى مسيرة التقدم الاقتصادي ، ركزت اهتمامها على الجوانب الاجتماعية التي بدأت تشغل موقعاً متقدماً في تنظيماتها الإقليمية .

* وشهد الجانب الاقتصادي للدول المتقدمة في الأجل المتوسط ظاهرة تزايدت حدتها على مر الزمن ، وبخاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وهي ظاهرة التقلبات الدورية التي تمثل تقلباً حول خط الاتجاه العام الذي يحدده النمو . واستوحى التفسير النظري للظاهرة ما سبق الرأسمالية الصناعية بشأن هذا النوع من تقلبات دورية ، سواء في الأجل القصير (الموسمية) أو في الأجل المتوسط التي ذهب البعض إلى ربطها بالفترات اللازمة لتعاقب ظواهر طبيعية ، كالبقع الشمسية ، بالإيحاء بأن كلاً من النمو والدورة من طبائع الأمور في نظام رأسمالي يقوم على السوق . ورغم تباين النظريات لتفسير الدورة ، فقد انتهى بها الأمر إلى اعتبار الاستثمار هو العنصر الفاعل في الأمرين ، بتفاعل أثره المعجل accelerator للنمو في جانب العرض مع أثره المضاعف multiplier في جانب الطلب التابع . وبالتالي لم يكن في الإمكان القضاء على أي منهما من المنبع ، وإلا توانت أركان الاقتصاد بتوقف الاستثمار الذي كان عليه أن يلاحق على أقل تقدير نمو السكان . فكان الخيار المتاح هو تحويل مسؤولية الدولة في البعد الاقتصادي إلى تطبيق حزم متكاملة من السياسات الاقتصادية المناهضة للدورة counter-cyclical ، مع حفز الاستثمار قدر الإمكان ليدفع عملية النمو قدماً . يذكر في هذا الصدد أن الفلسفة التي قام عليها صندوق النقد الدولي كانت مساعدة الدول الأعضاء على تجاوز المصاعب الدورية ، لاسيما تلك التى يتسبب فيها الركود . ورغم أن شكل الدورة بل وتكوينها قد تعرضا لتغيرات هامة ، لاسيما مع ظهور واستمرار الركود التضخمي والبطالة المتجذرة ، فمازالت معظم السياسات الاقتصادية المطبقة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية تقوم على التوصيف الذي ساد في الماضي للدورة ، ومازالت تحمل نفس الفلسفة رغم ثبوت مدى الفارق بين الماضي والحاضر .

* أما الدول التي تنتمي إلى العالم الثالث والتي حصل العديد منها على الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقد ركزت جهودها على التنمية من أجل اللحاق بركب التقدم . وقد تعددت نظريات واستراتيجيات التنمية ، من حيث مدى قبول ما تتمخض عنه آخر مراحل التطور بعيد المدى من أنماط تغير ومن علاقات دولية ، أو السعي إلى انتهاج مناهج بديلة للتنمية ، تحقق استقلالاً للمسار في سياق التطور التاريخي ، ومن حيث التركيز على أوجه التغير التي يفرضها ذلك التطور ، والتي رأينا أنها ثلاثية الأبعاد : الأساس المادي ، والبعد الاقتصادي ، وباقي أبعاد الحياة الإنسانية . ونظراً لأن هذه الدول لم تشارك في عمليات التطور بل أضيرت بها ، فلم يكن بوسعها الاقتصار على محاولات النمو بل تعين عليها الأخذ بالتنمية بمعناها الشامل . وهي في سعيها هذا تواجه مشكلة متعددة الجوانب . أحد هذه الجوانب أنها لا تجني الكثير من ترك شؤون اقتصادها لقوى السوق ، لأن هذا حتى إن نجح في تحقيق توافق مع ما تمتلكه من قوى

اقتصادية ، فإن هذه القوى هي أصلاً محدودة ، ولا تستطيع أن تمكنها من المساهمة في حركة التطور السائدة في العالم . كما أن السياسات المناهضة للدورة لا تفيدها كثيراً ، لأن جانباً كبيراً من التقلبات الدورية التي تتعرض لها يعود إلى أسباب خارجية ، وليس للعوامل الداخلية التي توجه لها تلك السياسات . فضلاً عن أنها تعوزها القدرة على تدبير الموارد اللازمة لدفع معدلات الاستثمار ومن ثم معدلات النمو . وحتى عندما سعت حكوماتها إلى السيطرة على الموارد الرأسمالية ، فإنها اكتشفت أن التنمية ، بما فيها النمو الاقتصادي ، تحتاج إلى قدرات أخرى يلزم لبنائها قدر آخر من الموارد حتى يمكنها تحقيق تنمية مستقلة قائمة على الاعتماد على النفس .

* وإذا كانت عمليات التكامل الإقليمي قد غلب عليها في الماضي أسلوب الضم القسري والانتقال المباشر إلى حالة الوحدة ، فإن المناهج التي نالت حظاً من الاهتمام والتطبيق خلال نصف القرن الماضي اتسمت بصفة التدرج ، وهو ما يستغرق وقتاً طويلاً . ومن ثم فإنه بالإضافة لكون أحد الأهداف الرئيسية للتجمع التكاملي دعم جهود أعضائه التنموية ، لاسيما بالنسبة للدول النامية ، فإن تزامن عمليتي التنمية والتكامل خلال الأجل الطويل يتطلب إيلاء عناية خاصة للتداخل بين العمليتين ، وهو أمر لم ينل حظه الكافي من الاهتمام . وفي ضوء ما أشرنا إليه أعلاه من اختلاف في موقف كل من الدول المتقدمة والدول النامية من قضية التنمية الاقتصادية ، لابد من اختلاف موقف كل منهما من التحرك على المحور الاقصادي كطريق نحو التكامل الاقليمي . كما أن المسؤولية القطرية عن التنمية الاقتصادية تفرض نمطاً مغايراً على تكامل الدول النامية .

(٣) أما الأجل القصير ، الذي تتوالى حلقاته لتشكل الأبعاد الزمنية الأخرى ، فيشهد ما تسفر عنه عمليات التطور وجهود التنمية ومواجهة التقلبات الدورية ومتطلبات التكامل ، وتجري خلاله عمليات اتخاذ القرارات اللازمة لاستيعاب الجرعات المناسبة من هذه العمليات جميعاً إلى جانب القيام بعملية الإدارة اليومية . وإذا كانت الآجال الأطول تؤدي إلى ، أو تتطلب ، إحداث تغيرات في أوضاع المجتمع ، فإن الأجل القصير تغلب عليه نزعة إلى إحداث نوع من الاستقرار يوصل عملية التغير إلى مستوى ترتضيه جميع الأطراف المشاركة . لذلك فإن الأجل القصير يصبح مسؤولاً عن إحداث أمرين يغلب عليهما التعارض :

* الأول هو استيعاب الجرعات المناسبة من عمليات التطور والتنمية والتعديل الدوري والتكامل ، بما يدفعها نحو غايات يقبلها المجتمع ، تختلف مضامينها باختلاف سرعة استجابة الأنساق المجتمعية المختلفة للتغير .

* الثاني هو حل ما يترتب على تفاوت سرعات الاستجابة ، داخل كل نسق أو بين الأنساق ، من تناقضات .

وتنصب غالبية السياسات قصيرة الأجل على الجانب الاقتصادي باعتباره أكثر الأنساق سرعة في الاستجابة لهذا النوع من السياسات ، فضلاً عن أنه يخضع في الأجل المتوسط إلى العديد من السياسات التي تتناول حركة الاتجاه العام أو التطور ، والتقلب الدوري حولها . وتعطي الأدبيات الاقتصادية وزناً خاصاً لمفهوم التوازن equilibrium الذي يلزم تحقيقه بين المتغيرات الاقتصادية ، وتعتبره وضعاً أمثل لا يجب الابتعاد عنه طالما بقيت المعطيات الأولية على حالها . ومن المعلوم أن هذه الأمثلية تكون منسوبة إلى المعطيات ، ولا تكفل بلوغ أفضل النتائج بالقياس إلى كل الأهداف التي يتبناها المجتمع . من جهة أخرى ، فإن النتائج التي تترتب عليها في موقف معين تتعين على أسلوب اتخاذ القرارات في المجتمع المعني . وكما أنه جرى التمييز بين أسلوب تلقائي وآخر عمدي في كل من الأمد البعيد والأجل المتوسط ، فإن الموقف في الأجل القصير بدوره يتأثر بالأسلوب الذي يرتضيه المجتمع لتوزيع عمليات اتخاذ القرارات بين الوحدات المختلفة ، في ضوء مسؤولياتها عن مهام التغيرات المرتبطة بالآجال الأطول . وسوف نعالج هذه الأمور بعد استعراض الإطار الموضوعي للتنمية .

ثالثاً – الإطار الموضوعي للتنمية : قضايا الشمول والاستقلال

قلما نجد حديثاً يخلو من التأكيد على أن التنمية تعني الكثير الأكثر من النمو . كذلك قلما نجد حديثاً عن التنمية العربية لا يخلو من الإشارة إلى أنها بالضرورة تنمية شاملة ، وكأن هناك تنمية محدودة وأخرى شاملة . وليس أدل على أن هذا الأحاديث لا تستند في كل مقال إلى التحليل الدقيق من أنها تُتخذ مقدمة يمهد بها كل من المتحدثين للوصول إلى غايته ، التي تأتي عادة مغايرة لما يراه آخرون . فالبنك الدولي مثلاً يتحدث في تقاريره عما يسميه التنمية في العالم ، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يستفيض في شرح أبعاد التنمية البشرية ، التي نعتها مؤخراً بأنها مستدامة حتى لا يغضب الرافعين لرايات المخاطر البيئية التي تهدد استمرار الحياة البشرية ، وليس فقط قدرة البشر في العالم على التنمية . ويشترك الإثنان في إعلان الحرب على الفقر لكونه آفة تستشري في عالم يصور على أنه يبتعد عن ألفيته الثانية بكل ما حملته من كوارث للبشرية . ويطرب لذلك المتحدثون عن تنمية اجتماعية يضيفون فيها البطالة والتهميش إلى الفقر ، ناهيك عن المهتمين بشؤون السكان ، والمدافعين عن حقوق غائبة للمرأة . وتتوالى الاجتهادات ولا يكاد الإنسان يتبين فيها ما يشير إلى الاقتراب من مفهوم متفق عليه للتنمية ، في تعريف جامع مانع .

وهكذا يذهب كل طرف إلى البحث عن ضالته إما في غياب التعريف السليم للتنمية ، أو عدم استقامة الاستراتيجيات التي سادت حقبة من الزمن ، فجاءت نتائجها مخيبة للآمال . فإذا لم يجد عيباً في النظريات والاستراتيجيات ، فإن هناك المنفذ الثالث ، وهو أن التطبيق جاء مخالفاً لما تتطلبه تلك الدعاوى النظرية والعملية . وبوجه عام ، فإن الاجتهادات المتعددة تباينت من حيث تصنيف الأبعاد المختلفة بين معطيات أو

متغيرات توزع بين النتائج والمقدمات أو بين الأهداف والأدوات في عمليات التفسير ورسم السياسات . وفي مجال التنمية يمكن الحديث عن ثلاث مجموعات من النماذج : الأول تبنته الدول الرأسمالية ، والثاني ساد في النظم الاشتراكية ، والثالث رشحه البعض للدول النامية ، وذلك على النحو التالي :

جدول (١) : نماذج التنمية في مجموعات الدول المختلفة .

البـــــيان	الدول الرأسمالية	الدول الاشتراكية	الدول النامية
السيطرة على الموارد	الملكية الفردية	الملكية الجماعة	ملكية مختلطة
آلية تخصيص الموارد	جهاز السوق	إدارة مركزية	تخطيط تنموي
مؤشرات توجيه الموارد	الربح والأسعار وتوازناتها	التناسب الهيكلي	دالة رفاهة اجتماعية
العلاقات الدولية	اعتماد عالمي متبادل	تقسيم عمل اشتراكي	تكامل إقليمي يحقق التكافؤ

فالنموذج الرأسمالي ينطلق من معيار الكفاءة الاقتصادية الذي يستمد قوته من أنه يستند إلى مؤشرات موضوعية تغطي أبعاداً ثلاثة : (١) كفاءة الإنتاج ، وتتحقق عندما يسود نفس سعر المنتج بالنسبة للمنتجين كافةً ، وذلك للسلعة أو الخدمة المعنية سواء كانت مدخلاً من مدخلات الإنتاج أو منتجاً نهائياً ؛ (٢) كفاءة الاستهلاك ، وتتحقق عندما يسود نفس سعر المستخدم بالنسبة لجميع المستخدمين سواء وجهت السلعة أو الخدمة المعنية إلى الاستهلاك النهائي أو للاستخدام كمدخل للإنتاج ؛ (٣) كفاءة التخصيص ، وتتحقق عندما يتساوى سعر المنتج مع سعر المستهلك . ويتصف تخصيص الموارد بالأمثلية إذا لم يمكن لأي تخصيص آخر أن يحقق كسباً لأي شخص دون أن يترتب عليه الإساءة إلى وضع شخص آخر . فإذا أخذنا في الاعتبار أن نتائج التخصيص خلال فترة معينة تحدد التوزيع المبدئي للقوى في الفترة التالية ، فإن المعطيات المستمدة من الحركة عبر الزمن تصبح مثلى بدورها . ووجه الخلل في هذا النوع من التحليل يرجع إلى أن الأمثلية في الفترة السابقة كانت بالقياس إلى معطيات تلك الفترة ، ولم يكن هناك ما يؤكد أمثلية هذه المعطيات بصورة مطلقة . وإذا كان هذا يعني بالنسبة للدول الغنية أن تتأكد ظاهرة الاستقطاب والميل للاحتكار والقدرة عليه عبر الزمن ، وهو النقيض لمفهوم الكفاءة ذاته ، فإن مؤداه بالنسبة للدول النامية هو تفاقم الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة ، وتراجع نصيبها من تقسيم العمل القائم على اعتماد متبادل تحكمه حرية الحركة في الأسواق العالمية . أما النموذج الاشتراكي ، فقد أوجد الإدارة المركزية لتحول دون اطراد عملية الاستقطاب ، من خلال تحسين المعطيات التي تمثل الشروط الأولية لكل فترة والالتزام بقواعد تناسب هيكلي لضمان حسن توزيع ثمار التنمية ، وعدم تحوّل التناسب في الهيكل الاقتصادي إلى خلل في الهيكل الاجتماعي . كما أن هذه الإدارة تكون قادرة على التعامل المتكافئ مع الإدارات المماثلة على

النطاق العالمي . ويعني هذا أن النموذج الاشتراكي يؤكد قطرية المسؤولية التنموية ، ولكن في نطاق دولي يسوده التضامن بين دول مستقلة تخضع لما يطلق عليه تقسيم عمل اشتراكي . غير أن المشكلة هي أن الاختيار العمدي للشروط الابتدائية التي يحددها التناسب الاجتماعي المختار لا يؤدي بالضرورة إلى تعظيم العائد الاقتصادي في الأجل القصير ، حتى وإن استطاع ذلك على المدى الأطول . ويذهب أنصار المذهب الليبرالي إلى تفضيل زيادة حجم الكعكة قبل تقسيمها ، لعل أصغر الأنصبة يفوق ما يحققه التناسب المزعوم .

وتكمن مشكلة الدول النامية في أنها لا تملك ما هو متاح للمجتمعات المتقدمة ، سواء رأسمالية أم اشتراكية (يفترض فيها أن تكون قد قطعت شوطاً بعيداً في التطور الرأسمالي) ، من قاعدة موارد تتميز بالاتساع في الحجم والعمق في الإنتاجية ، بما في ذلك الموارد البشرية ذات المعرفة الفنية العالية . ولذلك فإن عليها أن تمر بمرحلة تنهض خلالها بالموارد اللازمة للتنمية وتعيد هيكلة أطرها المؤسسية لتصبح أقدر على إيجاد مؤشرات أفضل لتوجيه تلك الموارد . وبعبارة أخرى ، فإن عليها أن تقوم بعملية تنمية للموارد قبل أن تخضعها لعمليات التخصيص ، باعتبار أن ناتج التخصيص محكوم بمدى اتساع قاعدته . ويتطلب هذا تخطيطاً يوجه إلى التنمية ، يتصف بأنه توجيهي ، يعطي بديلاً لمؤشرات توجيه الموارد يرسم حركة الوحدات التنفيذية الموزعة بين قطاع عام وآخر خاص من خلال دالة رفاهة اجتماعية . ويتلافى هذا النموذج ما يتعرض له النموذج الرأسمالي من افتراض أمثلية غير قائمة فعلاً في الشروط الابتدائية التي يخرجها التحليل الاقتصادي عن نطاقه ، ويضعها ضمن المعطيات التي تكون أشد تقييداً بالنسبة للدول النامية . بعض هذه المعطيات موضوعي مثل فنون الإنتاج ، وما يرتبط بها من معرفة ؛ وبعضها ذاتي يعود إلى اعتبارات شخصية ونفسية ، وإن لجأ الاقتصاديون إلى تنميطه من خلال ما يصفونه بقواعد السلوك الرشيد الذي يدفع الفرد إلى محاولة تعظيم ما يراه نافعاً له ، وبخاصة العائد عليه من نشاطه ، وهو ما ينتهي به إلى تعبير خاضع للقياس الموضوعي ؛ والبعض ظرفي يعود إلى الوضع الذي يكون عليه كل من أفراد المجتمع عند نقطة بدء التحليل ، رغم أن هذه النقطة هي بدورها محصلة لتفاعلات اقتصادية سابقة ، بما في ذلك دخل الفرد وما تراكم لديه من ثروات وما حصله من معرفة ومهارات . وإذا كان هذا يجعل النتائج تأتي لصالح فئات اكتسبت القوى الاقتصادية المؤثرة في حركة المجتمع من خلال تطورات سابقة ، على حساب أخرى حالت تلك التطورات دون تحويل ما تمتلكه من طاقات إلى قوى فعالة ، فإنه يعني عدم تحقق الشروط اللازمة للكفاءة الاقتصادية ، لأن الإطار المؤسسي الذي تعمل من خلاله يتعرض إلى خلل نتيجة عجزه عن التعبير عن حقيقة قدرات أطراف التعامل فيه ، وهو ما يطلق عليه « فشل السوق » ، الأمر الذي يفرغ مصطلح التوازن من مضمونه الحقيقي . يضاف إلى هذا أن مفهوم التوازن يوحي باستقرار قيم التدفقات الاقتصادية ، وهو ما لا يتفق بالضرورة مع ما تتطلبه التنمية من كسر حلقات الركود في المجتمع

والاقتصاد ، وإدخال تعديلات في الهيكل الاقتصادي وفقاً للمفهوم الاقتصادي للتنمية . حتى إذا جرى تفسير التوازن على أنه مسار طويل الأجل للقيم التوازنية لمؤشرات النمو الأساسية وفق ما تذهب إليه نظريات النمو الاقتصادي ، فإن من الأمور المتفق عليها أن التنمية تتجاوز العمل على تحقيق تلك القيم .

ومع ذلك فإن جعل المعطيات مقبولة في بداية فترة معينة ، لا يكفل بحد ذاته أن تصبح نتائج الفترة صائبة كمعطيات للفترة اللاحقة ، بحيث يتوقف الأمر عند تصحيح أولي ، تتولى بعده التفاعلات الاقتصادية زمام عملية التنمية . كما أن تعاقب حالات التوازن مع تغير المعطيات لا يضمن بذاته حدوث تنمية ، إلا إذا كانت التغيرات الحادثة تدفع بهذا الاتجاه . ومن ثم تبقى قضية التنمية معلقة بما يتخذ من إجراءات أثناء إدارة شؤون الأجل القصير لتغيير المعطيات ذاتها ، وهو ما لا تجيب عليه قاعدة التوازن ، التي تشير إلى اتجاه الحركة دون ضمان أفضليتها . وتعظم أهمية هذا الجانب كلما زادت الفجوة بين الأوضاع السائدة في المجتمع والوضع الذي يعتبر أمثل من وجهة نظر التنمية . وبالتالي فإن الدعاوى التي ترفع لواءها الدول السابقة في التقدم بمطالبة الدول النامية بنبذ كل ما يتعارض مع متطلبات التوازن باعتبار أن هذا شرط لحدوث التقدم يتناقض مع مفهوم كل من التوازن والتنمية ، ولا يجيب على السؤال الجوهري ، وهو : كيف يمكن التأثير فيما يسمى بالمعطيات ليأتي التوازن المبني عليها محققاً لخطوات ملموسة من التقدم ؟ ولذلك لم يكن غريباً أن يظهر التناقض بين سياسات التثبيت (أو بالأحرى الاستقرار) stabilization في برامج الإصلاح الاقتصادي ، وبين متطلبات تحقيق التنمية . على الجانب الآخر تشير تجربة الاتحاد الأوروبي إلى أن المضي نحو مراحل متقدمة من التكامل يقتضي تحقيق توازن في عدة جوانب رئيسية للاقتصادات الأعضاء ، ومن ثم سعي المجتمع التكاملي إلى إدارة شؤون الاتحاد على أساس توازني . وتبقى الاجراءات الأخرى الخاصة بإتمام مسيرة التكامل من مسؤولية الأجل المتوسط ، شأنها في ذلك شأن ما يحدث في مجال التنمية .

وإذا صح هذا على المستوى الوطني ، فإنه يكون أصدق في إطاره العالمي . فالدول النامية تنطلق عادة من شروط مبدئية مجحفة بالقياس إلى الدول المتقدمة نظراً لأن ما يسمى بالاعتماد المتبادل interdependence على المستوى الدولي ، دفع الدول النامية إلى التخصص في القطاعات الأولية والاعتماد المفرط على عائدات تصدير المواد الأولية ، واستيراد المنتجات المتطورة ، سواء كانت مصنوعات معقدة ، أو خدمات يجري حالياً تطويرها بسرعة هائلة . وبالتالي فإن كسر هذه العلاقة يصبح شرطاً أساسياً لتنمية قادرة على التواصل . ويصبح السؤال المطروح هو : كيف يجري تقليص الاعتماد على الأسواق والصادرات التقليدية ؟ وإذا صح أن عدم التكافؤ القائم بين الدول النامية والدول المتقدمة يعود إلى تفاوت مستويات التقدم ، فهل تكفي إعادة توجيه نفس الصادرات إلى وجهات أقل تفاوتاً ، واعتبار الإطار الإقليمي الذي

يضم دولاً نامية معاً بديلاً أفضل من الاعتماد المتبادل ؟ واضح أن هياكل الدول النامية إما متماثلة فهي متنافسة معاً ، أو متوازية لا تلبي منتجات إحداها طلباً للأخرى . وبالتالي فهي لا تمتلك معاً ما يلبي احتياجاتها من المنتجات المتطورة ، وفي مقدمتها السلع الرأسمالية اللازمة لتطوير الهياكل الإنتاجية ، فضلاً عما ينطوي عليه التخلي عن منتجات أولية جرى الاعتماد عليها من خسارة نظراً لأن إعادة الهيكلة لا تتيح إمكانية انتقال الموارد الرأسمالية المستغلة إلى مجالات جديدة . وحتى إذا عمدت الدول النامية إلى رفع درجة تصنيع منتجاتها الأولية فإن هذا يفترض أنها تقوم بأمرين معاً : الأول هو إيجاد فرص جديدة للتصدير ، والعمل في الوقت نفسه على تلبية جانب من طلبها المحلي ، سواء من السلع الاستهلاكية أو الانتاجية . وفي كلتا الحالتين عليها أن تكون قادرة على التنافس مع المنتجين من الخارج ، وهو ما يتطلب قدراً عالياً من التحكم في الموارد والعمل على رفع إنتاجيتها . أي إن المطلوب ليس مجرد بدائل للصادرات أو للواردات ، بل رفع درجة التشابك الداخلي ، حتى يؤدي الطلب النهائي ، محلياً كان أم موجهاً للتصدير ، إلى خلق طلب على منتجات وسيطة أو مواد أولية ، حتى ولو لم تكن تلك الدول متخصصة أصلاً في إنتاجها . غير أنه ليس في وسعها الانتشار في عدد كبير من النشاطات الجديدة نظراً لما يعنيه هذا من عدم السماح ببلوغ النطاق الاقتصادي ، فضلاً عن أنه يحتاج إلى امتلاك قدر كبير من المعرفة تعجز عنه دولة محدودة القدرات منفردة . ولذلك يتعين على هذه الدول أن تقوم بتدعيم تشابكها الداخلي بتكامل إقليمي مع دول قريبة منها في مستويات النمو ، شريطة أن تكون قادرة على خلق مجالات أوسع للتشابك . ومن ثم فإن التكامل الإقليمي لا يسعى في هذه الحالة إلى خلق فرص أفضل للتبادل التجاري القائم ، بل يقوم على خلق بنية اقتصادية متكاملة . ويقتضي هذا أن تتفق هذه الدول مسبقاً على هياكل إنتاجية تستكملها بالتبادل فيما بينها وتكون قادرة على التنافس العالمي .

الأنساق الحياتية والتفاعلات بينها

تتطلب النظرة الشاملة إلى التنمية التعرف على متطلباتها من الأنساق systems التي تتشكل منها الحياة الإنسانية ، والكيفية التي تتغير بها العلاقات بينها خلال الأطر الزمنية المختلفة . وتتكون هذه الأنساق من :

١- أنساق تتعلق بالبيئة الإنسانية ، وتضم :

* النسق الطبيعي natural أو المادي physical ، ويمثل الجانب الموضوعي objective الذي يحكم الحياة الإنسانية . ويرتبط بهذا النسق مفهوم « الهبات » أو « الحيازات » endowments ، باعتبار أنه يختلف في مكوناته من موقع إلى آخر بشكل يخرج عن إرادة الإنسان ، وإن كان إدراك الإنسان لصفاته ومنافعه يتغير مع تطور مداركه . كما أنه يتأثر بأسلوب تعامل الإنسان معه ، بشكل مباشر

أو غير مباشر على نحو ما تشير إليه قضايا البيئة environment التي تزايدت أهميتها في الآونة الأخيرة .

* النسق المجتمعي ecological ، ويمثل الجانب الذاتي subjective الذي يصوغ اختيارات المجتمع المعني لتنظيم الأوجه المختلفة للحياة ، في جوانبها الاجتماعية والسياسية أخذاً في الاعتبار النسق الطبيعي .

٢- أنساق تتعلق بالمدارك الإنسانية perception ، وتشمل :

* النسق الثقافي cultural ، ويستمد جذوره من المحصلة التاريخية لكيفية تعامل الإنسان مع بيئته الطبيعية وبيئته الإنسانية ، ومن منظومة القيم التي يستمدها الإنسان من المعنويات التي تحكم النفس الإنسانية ، وفي مقدمتها الأديان التي تنظم سلوك الإنسان في دنياه وترتب له شؤون آخرته وموقفه من الظواهر التي تتجاوز الطبيعية .

* النسق المعرفي العلمي scientific knowledge ، الذي يعبر عن قدرة الإنسان على التحكم في بيئته الطبيعية ، ويمكنه أن يضيف إلى طاقاتها التي تمكنه من رفع مستوى حياته . وواضح أن هذا النسق هو بطبيعته نسق مستقبلي من خلال عطاء متجدد يضيف إلى رصيد المعرفة .

٣- النسق الاقتصادي Economic وهو جزء من النسق المجتمعي ، غير أنه يتميز بأنه يعبر عن محصلة تفاعل مجموعات الأنساق السابقة ، كما أن ناتجه يدخل في تدبير الموارد اللازمة لتغييرها .

وتختلف نظرة المجتمعات إلى هذه الأنساق وطبيعة العلاقة بينها وتغير هذه العلاقة عبر الآجال المختلفة . ونظراً لأن الإنسان يكيف حياته وفقاً لما وهبه الله من طيبات تزخر بها بيئته الطبيعية ، وما حباه به من قدرة على المعرفة التي تمكنه من أن يسخر تلك الحاجات لإشباع حاجاته ، فإن حظه في الحياة يتحدد وفق نجاحه في التعامل مع البيئة الطبيعية . وبالتالي فإن ما يميز وضع مجتمع عن آخر تتشابه بيئتهما الطبيعية ، أو نفس المجمع في أوقات مختلفة ، هو المنظومة الثقافية التي تحدد كيفية تعامله مع تلك البيئة ، وتتشكل منها بيئته الإنسانية بكافة أنساقها المجتمعية . وتتخذ عملية التعامل مع البيئة الطبيعية بعدين رئيسيين يستكملان عناصر الإنتاج . أحدهما ، هو التعرف على خصائص المواد واتخاذ ما يلزم لتطويعها لجهد الإنسان واستخداماته ، وهو ما يترجم إلى معرفة فنية وإلى أدوات ومعدات رأسمالية . والثاني ، هو تنظيم العملية الإنتاجية ووضع نظم الإدارة واتخاذ القرارات المتعلقة بجوانبها المختلفة . وتشير التجربة التاريخية أن الأجل الطويل ارتبط بتغيرات أحدثها النسق المعرفي في النسق المادي ، ومن ثم هيأ لتغيير في أبعاد العملية الإنتاجية ، من حيث قوى الإنتاج ونوع المنتجات . ومن ثم كان النسق الاقتصادي هو أول الأنساق تأثراً

بهذه التغيرات وما يتمخض عنها من تغير في الأهميات النسبية للقطاعات ، حيث تكتب الغلبة للقطاع الأكثر اعتماداً على القوى التى تقود التحول . كما أن السيطرة على الأنساق الأخرى ترتبط بمدى السيطرة على القوى القائدة للإنتاج . وتتوالى التغيرات الاقتصادية في الآجال القصيرة المتعاقبة ، وتتوقف فاعليتها على طبيعة استجابة النسق الثقافي لهذه التغيرات في البيئة المادية وفي النسق الاقتصادي . ويستتبع هذا تغيرات في الأنساق الأخرى ، وهو ما يستغرق وقتاً أطول ، كما أنه قد يواجه عوامل مقاومة ، ذلك أنها أقرب في مقوماتها إلى الإنسان أكثر من اعتمادها على القوى المادية للإنتاج . وتمضي الحركة من النسق الاقتصادي الذي يكسبه ارتباطه بالواقع المادي صبغة موضوعية تضفي عليه نوعاً من الدقة والصلابة التي لا تجاريه فيها الظواهر الحياتية الأخرى التي تخضع للخصائص الذاتية . فالظواهر الاقتصادية تتميز بطواعية للتعبيرات الرقمية ، وإمكان الربط بينها من خلال نماذج رياضية تؤدي الوظائف الرئيسية للنظرية ، وهي التفسير والتحليل والتنبؤ . ويتيح هذا توظيف النظرية في اتخاذ قرارات ورسم استراتيجيات تتسم بالكفاءة التي يمكن إسنادها كما سبق بيانه إلى مؤشرات موضوعية ، الأمر الذي تفتقده الأبعاد الأخرى بسبب غلبة البعد الذاتي عليها . وإذا كان استقرار الاقتصاد عند مرحلة معينة يسهم في إيجاد تنظيم مجتمعي جديد يتوافق مع إعادة توزيع القوى الاقتصادية في البنيان الاقتصادي المتطور ، فإن مواصلة التقدم لا تعني جمود هذا التنظيم ، بل يجري عليه تغير نوعي عن طريق عملية مستمرة للتشكيل الاجتماعي تساعد على حل التناقضات حتى لا تصل إلى حد الصراع السافر . فبدون توافق التنظيم المجتمعي مع متطلبات المرحلة الجديدة ، فإنه يتعذر استمرار هذه المرحلة أو تحقيق تقدم في إطارها بالنسبة للمجتمعات السابقة إلى الدخول فيها . ومن ثم فإن المهمة الأساسية التي تتعهدها عملية التنمية في الأجل المتوسط تصبح هي التجديد المستمر في التنظيم المجتمعي من أجل ترجمة الاستقرار الاقتصادي للأجل القصير إلى استقرار اجتماعي في الأجل المتوسط ، واستيعاب آثار الانحرافات التي قد تتولد في النسق الاقتصادي أو تحدثها تغيرات مستجدة في النسق الماضي بضمن عملية التطور طويل الأجل . وينسحب هذا التتابع على عملية التكامل الإقليمي ، بمعنى أن التقارب الاقتصادي في الأجل القصير تتلوه عملية أطول أجلاً للتقريب بين الهياكل المجتمعية . وهو أمر لم يكن مدرجاً في عمليات الاستعمار الاستيطاني الذي أوجد قدراً كبيراً من التشابك الاقتصادي دون أن يستهدف إحداث إندماج اجتماعي يمضي بالتكامل إلى غايته النهائية . ويتطلب هذا تفاعلاً إيجابياً بين الأنساق الثقافية ، يساعد عليه تقارب الأنساق البيئية بشقيها الطبيعي والمجتمعي . ويتوقف المزيد من التقدم على قدرة هذه الدول مجتمعة على تطوير الأنساق الثقافية القاعدية على نحو يحولها إلى نسق حضاري يمثل الصيغة الديناميكية لتلك الأنساق ، وهو أمر يجب أن يتم بصورة واعية ومشتركة . ومن ثم فإن إدارة التكامل تقتضي خلق مركز يتولى توجيه الحركة المجتمعية بأنساقها المختلفة ، دون التوقف على إدارة الشؤون الاقتصادية التي تعتبر شرطاً لازماً .

وتشير التجربة الاشتراكية إلى مواقف مماثلة من حركة الأنساق وعلاقاتها عبر الزمان . فالتحليل النظري يؤكد أن التغيرات الحاسمة في الأجل الطويل تحدث في النسق المادي ، وإن كان يقدم تفسيره الخاص لطبيعتها . وهو يؤكد أن هذه التغيرات تحدث تأثيرها في النسق الاقتصادي ، بسبب ما تتعرض له قوى الانتاج من تغير . وهو يذهب إلى تفسير التغيرات الاجتماعية إلى ما يترتب على تغيرات في قوى الإنتاج ، ولكنه يتخذ موقفاً من تسلسل الحركة ، لأن المنظومة الثقافية التي يتعهدها الفكر الاشتراكي تأبى قبول ما يترتب على تغيرات قوى الإنتاج من توزيع ، وترى في محاولات تطويعها للتغيرات التي تتراكم فيها الانحرافات ، ما لا يساعد على إزالة التناقض بين متطلبات استمرارية عملية التطور التاريخية واستقرار الأوضاع المجتمعية ، التي تفرض قدراً كبيراً من عمليات إعادة توزيع تتفق مع استفادة الفئات المتحكمة في عناصر الإنتاج القائدة للتطور ، أكثر من تلبيتها احتياجات المجتمع ككل ، فضلاً عن أنها لا تتوفر آلياتها على المستوى الدولي .

وهكذا يتعين على الدول الساعية إلى النمو ، التي غابت عن الساحة في عملية تطوير النسق المادي وتحديد ماهية قوى الإنتاج القائدة ، أن تقبل التطور الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة ، وأن تختار لنفسها تنظيماً مجتمعياً ملائماً . وقد غلب عليها عدم الاجتهاد في أن يؤدي اختيارها إلى تمكينها من مواصلة التطوير ذاتياً ، مكتفية بالتخلص من التشكيلات الاجتماعية التي ارتبطت ارتباطاً صريحاً بعوامل التخلف وقوى الاستعمار من أجل دعم استقلالها الاقتصادي بعد تحقيق الاستقلال السياسي ، والعمل على إعادة صياغة علاقاتها الخارجية على نحو يحقق التكافؤ الذي غيّبه الاستعمار المباشر . ويترتب على هذا أن تصبح منظومة أنساقها الحياتية في يد ما تقرره تطورات اقتصادية تفرضها أنماط مقتبسة من خارج المجتمع ، مما يفقدها قوة الدفع المنبعثة من داخلها لمواصلة التقدم اعتماداً على بناء قدرات ذاتية خلاقة ، بسبب خضوع منظوماتها الثقافية الذاتية إلى واحد من ثلاثة مناهج في التعامل مع الحقائق الموضوعية للتغيرات المادية والاقتصادية :

(١) الأول يمكن وصفه بالجمود الثقافي ، الذي يكتفي بنقل إنجازات مجتمعات سبقت في التقدم ، دون بذل جهد واع من أجل تغيير المنظومة الثقافية الذاتية أو تعديل التنظيم المجتمعي . وبالتالي ، تفتقد الصلة بين البنية الاقتصادية وما تعنيه بالنسبة للهياكل والعلاقات المجتمعية ، بل يعجز المجتمع المعني عن توطين التطور المادي ذاته وتوفير ما يلزم من أجل استمراره في ظل استقرار اجتماعي . ومن النماذج الصارخة موجة نقل التكنولوجيا التي اجتاحت كثيراً من المجتمعات ، وأفرزت في بعض الأقطار العربية دعوة إلى مقايضتها بالنفط .

(٢) الثاني يمكن تسميته الاستلاب الثقافي ، بمعنى أن يطبق المجتمع دون وعي أساليب التعامل التي تختارها المجتمعات المبدعة للحضارة ، الأمر الذي يفقده ذاتيته الثقافية . وترجع خطورة هذا الأسلوب إلى أنه ينساق إلى معايير تستمد من أنماط الحياة في المجتمعات الأكثر تقدماً ، متجاهلاً أن جانباً كبيراً من هذه المعايير يستمد من منظومات ثقافية ذاتية لتلك المجتمعات ، بما فيها ما ورثته عن مراحل سابقة لتطورها . وفي هذا السياق يأتي حشد كبير من المعايير التي تصنف بها جميع دول العالم ، كما لو كانت قطيعاً يرتب حسب خصائص يجب أن تكون مشتركة ، بما في ذلك الكم الكبير من مؤشرات التنمية التي تتحدث عنها المنظمات والمؤتمرات الدولية ، وأبرزها معايير التنمية البشرية رغم الجهود المبذولة لإكسابها نوعاً من الحيادية .

(٣) الثالث ، وهو الأسوأ في جوهره والأتعس في مؤداه ، هو المسخ الثقافي ، والذي قوامه محاولة نقل أنماط الحياة السائدة في مجتمعات متقدمة كوسيلة لحفز رعايا ومنشآت تلك المجتمعات على الإسهام في إعادة بناء الهياكل المادية ، وبوجه خاص البنيان الاقتصادي ، على النحو الذي يرتبط بعملية التقدم . ولعل من أشد الأمثلة فجاجة على هذا المنهج ما يقترن بالدعوة إلى تشجيع رأس المال الأجنبي ، وبخاصة ما تمثله عابرات القوميات ، على النفاذ بماله ومعرفته ، من مطالبة بتوفير المقومات الثقافية والمجتمعية التي تشعر أصحابه بإلفة اجتماعية ، وحرية في اتخاذ القرارات ، وسهولة في الحركة مقدماً وذهاباً . فمثل هذا المنهج يكاد يلغي المجتمع الوطني ، ويذهب في قياس نجاحه إلى تفضيلات أطراف دولية بغض النظر عن تباين الأسس الثقافية .

وتشير معظم الحالات التي أحرزت نتائج إيجابية في الحقبة الأخيرة ، وبخاصة في جنوب وشرقي آسيا ، إلى أنها تميزت بقدرة كبيرة على ما يمكن اعتباره تنظيف المنظومات الثقافية الذاتية وتوظيفها لتشكل قاعدة صلبة للتقدم ، تمكن المجتمع ليس فقط من محاكاة الأطر المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة ، بل والإسهام الإيجابي في مواصلة التقدم يغنيها عن الاستمرار في محاكاة المجتمعات السابقة في التقدم . ولسنا في حاجة إلى التذكير بما تميزت به المنظومات الثقافية للمجتمعات الآسيوية من تقديس للتفاني في بذل الجهد والطاعة ، وما ينطوي عليه ذلك من تطوير لأساليب الإدارة وتوفيق التنظيم المجتمعي ، أو ما يطلق عليه البعض « رأس المال الاجتماعي » ، لما تتطلبه عملية التقدم وبما يتفق والمنظومة الثقافية المتطورة ، رغم أن هياكلها الاقتصادية جاءت متقاربة مع ما أفرزته التجربة الرأسمالية الغربية . وهي اليوم أقدر من غيرها على ملاحقة ما يستجد نتيجة الدخول في مرحلة التكنولية التي تعيد توزيع القوى القائدة للتقدم بين رأس المال في إطاريه المادي والمعرفي ، وتطوير أنساقها الاجتماعية لتصبح قاعدة لبناء مجتمع تتوافق فيه جميع الأنساق الحياتية ، وتتولد من ذلك طاقات قادرة على العطاء بما يضيف إلى مكتسبات البشر في نوعية حياتهم .

وهكذا فإن القضية التي تواجهها الدول النامية إزاء تحديات التنمية والتكامل الإقليمي ليست مجرد ما تفرضه هيمنة القوى الرأسمالية العالمية من تبادل دولي غير متكافئ ، بل قضية النمو غير المتكافئ بسبب ضعف الأنساق الثقافية والنظم الاجتماعية .

اساليب اتخاذ القرارات

رأينا أن النماذج المختلفة للتنمية ، والتفاوت في المواقف من الأنساق المختلفة ، أدت إلى وجود نماذج متعددة للتنمية ، بعضها اختارته الدول المعنية عندما توفرت لديها القدرة على ذلك ، والبعض الآخر تسعى بعض القوى التي تصر على أن تبسط هيمنتها على النظام العالمي إلى فرضه على الباقين ، وبخاصة الدول النامية ، ومنها بل وفي مقدمتها الدول العربية . ويمكن القول أن النماذج التي لخصناها في جدول (١) تتفاوت بالنسبة لعمليات اتخاذ القرارات ، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالتنمية ، سواء من حيث هيكل الوحدات المنشغلة باتخاذ القرارات ، أو قواعد وضوابط اتخاذ القرارات ، بما في ذلك المعايير الي يستند إليها في المفاضلة بين القرارات المختلفة ، مثل معايير الكفاءة والحيادية والموضوعية . وإذا كانت قواعد اتخاذ القرارات ترتبط بطبيعة النظام الذي تتبعه الدولة المعنية ، رأسمالية كانت أم اشتراكية ، فإنها استندت في الدول النامية إلى المنهج المختار للتنمية . وحتى وقت قريب كان هناك ما يطلق عليه « التنمية البديلة » التي تنطلق من رفض أسس النظريات والاستراتيجيات التي قامت على أساس قبول سيطرة الدول المتقدمة على النظام العالمي . غير أن التغيرات العالمية ، وبخاصة خلال العقدين الأخيرين ، أدت إلى تراجع كبير في النموذجين الاشتراكي والتنموي البديل ، وهي تروج لنموذج يدعو إلى تغليب قوى السوق وإلى تعزيز قوى الاعتماد المتبادل العالمي . ولذلك فهي تؤثر في عمليات التكامل الإقليمي من ناحيتين : الأولى تغيير المنهج التنموي ، ومن ثم احتياجاته من هذا التكامل ؛ والثانية إطار التكامل ذاته ، حيث تنقله من تكامل داخل كل إقليم ، إلى تكامل متعدد الأطراف بين الأقاليم وعلى مستوى العالم . ويتطلب هذا معرفة مدى صحة الدعاوى المختلفة بالرجوع إلى مدى تأثر عمليات اتخاذ القرار بالتحولات التي أحدثتها سيادة الاقتصاد الرقمي ، الذي أحدث بدوره تغييراً جذرياً في التمييز بين ما هو استراتيجي وما هو دارج ، وفي شبكات العلاقات التي تتعامل من خلالها وحدات اتخاذ القرار ، داخل الحدود المحلية الضيقة وعبرها .

وإذا كانت قضية أسلوب اتخاذ القرارات قد ارتبطت بقواعد الملكية ، وبخاصة ملكية العنصر القائد لحركة الاقتصاد الوطني ، وهو رأس المال ، بحيث بدا التمييز بين القطاعين العام والخاص كما لو كان الشرط اللازم والكافي للتمييز بين النماذج المختلفة ، خاصة في ظل فكر يجعل العلاقات الاجتماعية محصلة للقوى الاجتماعية وهيكل السيطرة عليها ، فإن عملية اتخاذ القرارات أكثر تعقيداً من أن تترك

للمفهوم الاقتصادي المجرد . فالدول الرأسمالية تأخذ بلامركزية اتخاذ القرارات الاقتصادية ، إلا أنها تعمل على تطوير تنظيمها الاجتماعي على نحو يكفل التوافق بينها . ولذلك يمكن القول أن النظام يتوزع بين عمليات إدارة على المستويات المختلفة في الأجل القصير ، وعمليات تنمية من خلال تعديل مستمر لهياكلها المجتمعية بما يقضي على ما يترتب على لا مركزية اتخاذ القرارات من انحرافات تهدد استقرار المجتمع . وأدى هذا إلى أمرين ساهما في تشكيل الصيغة التي بنت عليها هذه الدول تكاملها الإقليمي (كما يشهد بذلك النموذج الأوروبي القائد) . الأول ، هو أن شعوب هذه الدول استطاعت أن تستوعب ثقافة التوفيق بين ما هو محلي وما هو قومي (وطني أولاً وإقليمي ثانياً) . ولذلك كان من اليسير عليها أن تتسع برؤيتها إلى الامتداد إلى ما وراء كيانات قطرية أوقفتها التطورات التاريخية عند حدود معينة . وهي حالياً تجد نفسها في إلفة مع التطورات التي أوجدتها العولمة ، خاصة وأنها تتم وفق الأسس الثقافية التي نبتت أصلاً في البيئة الأوروبية الغربية . والثاني ، أن عملية التكامل التدريجي اعتمدت على مدى نجاحها في خلق شعور الجماعية sense of community ، وخلق مواطنة إقليمية تنمو مع تقدم مسيرة التكامل . أي أنه رغم كون الجانب الاقتصادي للتكامل أعطى أولوية في المراحل الأولى واعتمد فيه على اللامركزية في اتخاذ القرارات ، فإن كون القرارات المركزية في تلك النظم تنصب على سياسات اقتصادية تفرضها أوضاع الاقتصاد الكلي (الماكرو) ، جعلها تبدو متمتعة بالحيادية بالنسبة للوحدات الإفرادية (المايكرو) . وهو ما ساعد على نقل جانب من هذه القرارات إلى مركز الإقليم عندما أمكن تحقيق درجة أعلى من التقارب بين أعضائه . من جانب آخر ، فإن البعد الاجتماعي الذي عني به المركز الإقليمي ركز على أمرين سهل عليهما اجتياز حدود الأقطار ، وهما : النهوض بأوضاع العمال حيثما كانوا ، والتقريب بين أوضاع الأقاليم المختلفة ، داخل كل دولة عضو وفي جميع الأعضاء . ومن ثم استطاع تجمّع الدول المتقدمة أن يتفادى أمرين أثارا العديد من الحساسيات في الدول العربية . الأول ، أن حركة العمال كانت تعمل في اتجاهين متقابلين ، ولا تفصل بين دول مصدرة لقوى عاملة وأخرى مستقبلة لها . والثاني ، أن التكافل الإقليمي اتخذ شكل تقريب أوضاع مناطق داخل دول متقاربة في مستويات نموها ، ولم يقم على أساس تمايز بين دول فائض مانحة ودول عجز متلقية . وهو الأمر الذي يصحبه عادة ميل لتفضيل التعامل الثنائي القائم على إملاء شروط تصنعها الأهواء السياسية لا عقلية التضامن المتبادل .

أما النموذج الذي أخذت به الدول الاشتراكية في تجربة أوروبا الشرقية ، فقد كان يقوم على مركزية تامة في اتخاذ القرارات تقود إلى مركزية في عملية التوزيع تفادياً لما يمكن أن يقود إليه إطلاق حرية الوحدات المايكرو من تركز في ملكية الثروة ، والسيطرة على قرارات الاستثمار والإنتاج ، بهدف تعظيم الربح الفردي دون نظر إلى متطلبات التناسب في هياكل المجتمع وفقاً لمفهوم لهذا التناسب يغلب سيطرة الغالبية العاملة بدلاً من هيمنة الأقلية المالكة . ومن ثم فإن نقطة البدء في هذا النموذج هي إعادة تنظيم المجتمع

على أسس تحقق هذا المفهوم للتناسب ، وتعديل أسلوب اتخاذ القرارات وفقاً لذلك ، وهو ما انطوى على نقل كثير من القرارات من المستوى الإفرادي إلى المستوى الكلي ، سواء بالنسبة لقرارات الإنتاج والاستثمار أو قرارات الاستهلاك . ولم يكن من المتصور أن يتولى مركز إقليمي مهاماً مماثلة لمهام المركز القطري إلا إذا ألغيت حدود الأقطار . ولذلك فإن العلاقات الدولية اعتبرت من قبيل علاقات اجتماعية ثانوية تفرضها القواعد الداخلية الأولية ، ويتعين على المراكز القطرية القيام بالتفاهم فيما بينها حولها نيابة عن المجمعات القطرية ، دون أن تخضع في ذلك إلى تنظيم مركزي ينوب عنها في اتخاذ القرارات . ولذلك مرت تجربة هذه المجموعة بمراحل ، اتخذت في البداية شكل معونات متبادلة mutual assistance ، وتحولت إلى تقسيم عمل اشتراكي . ثم تعثرت محاولات الربط بين الوحدات المايكرو المنتمية إلى أكثر من قطر ، لأن هذا كان يتناقض مع الأسلوب المستخدم في إدارة شؤونها . وبينما لم يكن في وسع هذه الدول أن تسمح بحرية الأسواق ، فإنها لم تسع إلى توحيد أجهزة الإنتاج ، لأن هذا كان يدعوها إلى الدخول في وحدة اندماجية ظلت عازفة عنها . ولذلك فإنه عندما اتخذت عملية تدويل الإنتاج شكل عابرات للقوميات ، عجزت هذه المجموعة عن مجاراة هذا التطور ، كما أنها لم تتمكن من عمل ترتيب بديل يحقق أهم خصائصه دون الخروج عن حدود النظام الذي التزمت به في اتخاذ القرارات .

وكان من الواضح أن الدول النامية لم يكن بوسعها أن تعتمد أياً من النموذجين كأساس لإطلاق قوى التقدم فيها ، لأن المشكلة في تطوير عمليات اتخاذ القرارات هي أنها كانت تخضع بدرجة كبيرة لتأثير قوى خارجية ، فضلاً عن الحاجة إلى التخلص من التوجهات التي يفرضها هيكل توزيع القوى في الداخل . ولم يكن مقبولاً أن تقوم القرارات على المستوى الكلي على أساس تحقيق التوازن في أوضاع تفرضها الشروط المبدئية ، بل تعين عليها كسر نطاق ذلك التوازن الذي يتم عند مستويات متدنية للنشاط الاقتصادي ، والتخلص من المسار التوازني الذي تفرضه القدرات الرأسمالية المحدودة التي يمتلكها المجتمع ، وكذلك التخلص من تقسيم عمل دولي فرضته القوى الأكثر تقدماً . وهو ما يعني تغييراً جذرياً في هيكل الاقتصاد وفي محددات المزايا النسبية التي حصرتها في إنتاج مواد أولية ، وأحدثت فيها ندرة نسبية لرأس المال أسهمت في انخفاض الأجور ، وبالتالي مستويات التوظف والدخل . وإذا صح أن المفردات المايكرو تستجيب بصورة تبدو موضوعية لمحددات الحركة في دول رأسمالية متقدمة ، فإنها لا تتمتع بقدرة مماثلة في الدول النامية ، خاصة في ظل تخصص فرض عليها في القطاعات الأولية ، حيث تكون قوى الطلب والعرض غير متقابلة . فالإنتاج يحركه طلب تتحكم فيه الدول المتقدمة ، بينما يتجه الطلب المحلي إلى الأسواق الدولية ، يحصل على احتياجاته منها عن طريق الاستيراد الذي يتجه في الغالب إلى الدول الصناعية . وهكذا دعا ارتباط التخلف باعتماد كبير على التجارة الدولية من خلال تصدير كثيف للمواد الأولية ، إلى تعذر حدوث التنمية دون كسر الارتباط بنظام دولي يحرم الدول النامية من ثمار التبادل المتكافئ ، وإلا وجد المركز نفسه

مسؤولاً عن تصحيح آثار اختلالات لا يملك مقومات القضاء على أسبابها ، سواء في عمليات الإنتاج أو التوزيع . وبالتالي وقع على الدولة دور مزدوج ، يجمع بين توجيه النشاط الاقتصادي وتصحيح إطاره المؤسسي الذي لا يوفر مقومات الكفاءة التي روج لها الكلاسيكيون .

ولا تشكو هذه الدول فقط من ضعف آليات السوق ، بل من كون هذه الآليات لا تستجيب بصورة فعالة لمجرد إزالة عوائق الحركة أمام الوحدات المايكرو ، والالتزام بالحيادية إزاء تصرفاتها . وهي لا تستطيع تجنب تأثير الأسواق العالمية بمجرد وضع فاصل بين التعامل مع بعضها البعض والتعامل مع الدول الأكثر تقدماً . فما تحتاجه أولاً هو دعم أجهزتها الانتاجية التي تظل قاصرة بفعل القوى الدولية الأشد تأثيراً . من جهة أخرى ، فإنها لا تتمتع بتعقد في تلك الأجهزة يكفل تقارب أوزان الفئات الاجتماعية ، بحيث تنشغل كالدول الرأسمالية بإزالة التناقضات بينها ، أو تنطلق كالاشتراكية من تغليب الغالبية العاملة ، بسبب غياب مثل هذه الأغلبية نظراً لضعف القاعدة الصناعية فيها . لذا تعين عليها أن تبحث عن منهج يعيد توزيع المهام بين الأفراد والدولة ، ويعطي الأخيرة مسؤولية أكبر في إدارة حركة إعادة بناء البنيان الاقتصادي ، الأمر الذي يفترض فيها أن تكون ممثلة تمثيلاً صادقاً للمجتمع ، وأن تحافظ على هذه المصداقية خلال التغيرات التي يتعرض لها المجتمع ، أي تغير توجهاتها نتيجة جهودها السابقة . ومن هنا كانت مهمة القطر النامي أكثر تعقيداً ، لأن عليه أن يعايش عمليات التطور والتنمية التي تستمر فيها الدول المتقدمة وفقاً لمنهجها التلقائي .

وحالياً يزيد الأمر تعقيداً محاولة فرض أسلوب معين قسراً بدعوى الخضوع للتلقائية ، والدفع باتجاه الارتباط بالنسق العالمي . ويقارن الجدول التالي بين المناهج المختلفة وموقفها من عمليات اتخاذ القرارات في الآجال المختلفة ، ومن الأبعاد المحلية والإقليمية :

جدول (٢) : مهام التنمية موزعة على الآجال والأبعاد المختلفة في المناهج البديلة .

البـــــيان	المنهج الليبرالي	المنهج المفروض	المنهج البديل
الأجل بالنسبة للتنمية			
الطويل	التطور	الحكم الجيد بمعايير غربية	التطوير
المتوسط	النمو ؛ الدورة ؛ التكيف	إعادة هيكلة وفق معايير نمطية	التنمية الشاملة
القصير	التوازن والاستقرار	التثبيت بضمن النظام العالمي	الإدارة المحققة للتنمية
العنصر الفاعل	الفرد / السوق	المؤسسات الاقتصادية العالمية	الدولة / القطاع العام
البعد الاجتماعي	يصحح الاقتصادي	محدود بالقدرة الاقتصادية	أساس للإقتصادي
التكامل الإقليمي	من خلال السوق	الاندماج في الاقتصاد العالمي	إعادة هيكلة المجتمع

فالنموذج الذي قاد بعض الدول إلى أن تكون رائدة في التقدم اعتمد على ليبرالية تسمح بالاستجابة إلى ما يحمله الأجل الطويل من دواعي التطور ، وركز في الأجل المتوسط على مواصلة النمو ومواجهة ما يعترضه من تقلبات دورية ، مع اتخاذ ما يلزم لتكيف adjustment المجتمع لما تمليه هذه العوامل مجتمعة . ومن ثم وجه اهتمامه في الأجل القصير لتحقيق متطلبات التوازن في الاقتصاد والاستقرار في المجتمع . وتركزت القرارات الاقتصادية بيد الأفراد الذين تجمع بينهم الأسواق ، المحلية والعالمية . ونظراً لإعطاء البعد الاقتصادي الأولوية الأولى ، فإن البعد الاجتماعي تحمل مسؤولية تصحيح ما تحدثه القرارات الاقتصادية من مساوئ اجتماعية . ويمكن القول أن الصيغ التي اتخذت شكل إقامة دولة الرفاهة ، والاشتراكية الاجتماعية ، ومؤخراً ما يسمى بالطريق الثالث ، كانت محاولات لتجاوز تلك المساوئ دون التخلي عن الليبرالية التي أوجدت التربة المناسبة لنشأتها . وتمشياً مع هذه الأسس كان من الطبيعي أن تسعى هذه الدول إلى تكامل من خلال السوق ، مع نقل مهام التصحيح الاجتماعي من مستوى القطر إلى مستوى الإقليم . وحتى تأتي جهود الدول النامية متمشية مع متطلبات الدول المتقدمة في منهجها الليبرالي ، فإن المنهج الذي يفرض عليها لا يتيح لها فرصة للمشاركة في عملية التطور على المدى البعيد ، بل يحتم على الدول النامية اتباع نظام للحكم الجيد good governance يعرف وفقاً للمعايير التي انتهت إليها عملية التطور في الدول الليبرالية الغربية ، والتي ترعاها المنظمات الاقتصادية العالمية ، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية . وبالتالي تنحصر عملية التنمية للأجل المتوسط في تعديل الهياكل الاقتصادية restructuring تحت مسمى التكيف الهيكلي ، وهي مهام يتولاها البنك الدولي وتعاونه فيها المؤسسات الدولية الأخرى . أما في الأجل القصير ، فإن الإدارة تنصب على التوازنات أو ما يسمى التثبيت stabilization ، الذي يتولى مسؤوليته الأولى صندوق النقد . وهكذا يتهيأ المسرح لانطلاق المؤسسات الاقتصادية العالمية ، وبخاصة عابرات القوميات ، للعمل بحرية في أرجاء العالم النامي ، مؤكدة اندماجه في الاقتصاد العالمي . ويتعين على الدولة أن تتخلى عن أي جهد آخر لتحقيق التنمية ، بينما تلقى عليها مسؤولية التصحيح الاجتماعي الذي تزداد الحاجة إليه لمواجهة عواقب قرارات إعادة الهيكلة والتثبيت ، دون أن تملك القدرة الاقتصادية اللازمة لتحمل أعبائها . وقد أثبتت التجارب العديدة ، والمريرة ، أن هذه العناصر مجتمعة لا تحقق متطلبات اندفاع النمو الاقتصادي ، ناهيك عن التنمية الشاملة .

ومعنى هذا أنه إذا أرادت الدول النامية أن تتفادى هذا المنهج الذي يسلبها القدرة على تحقيق تنمية جديرة بالاعتبار ، فإن عليها أن تلجأ إلى منهج بديل ينطوي على قدر كبير من التحرر ، ومن تلافي المشاكل التي تترتب على عدم قدرتها على الاستفادة من الليبرالية المصممة لصالح الدول الأسبق في التقدم . وأول أركان هذا النموذج العمل الواعي من أجل التطوير في الأجل الطويل ، لأنها لا تملك الوقت الذي استغرقته عملية التطور التلقائي التي خاضتها الدول المتقدمة ، فضلاً عن أن التطور ليس مساراً

حتمياً يعاد استنساخه ، بل أصبح حالياً أكثر خضوعاً لإرادة تغيير المستقبل ، وهو ما يتعين على الدول النامية امتلاكها ، وإلا قضت على نفسها بأن تلهث وراء فجوة يزداد اتساعها . وقد أدرك المفكرون العرب ، وفي مقدمتهم إسماعيل صبري عبد الله ، هذه الحقيقة . فرفضوا دعوى أن التخلف يمثل فارقاً زمنياً عن الماضي ، وأن التنمية هي نوع من اللحاق به . وبنفس المنطق رفضوا أن يكون التكامل استعادة لوحدة قامت في السابق (إن كانت قد قامت حقاً) وجعلوه انطلاقاً نحو مستقبل أفضل تمليه ضرورة التنمية الطيبة لا الخبيثة . ومن ثم تصبح مهمة الأجل المتوسط هي التنمية الشاملة التي لا تقتصر على تنمية اقتصادية ، ناهيك عن حصرها في نمو اقتصادي . ومن ثم فإن عليها أن تتبع في الأجل القصير نظاماً للإدارة قادراً على تحقيق التغير اللازم للتنمية ، أخذاً في الاعتبار أن عملية اتخاذ القرارات تقودها كل من الدولة والقطاع العام كجهازين أحدهما إداري Administrative ، والثاني إنتاجي لا يطغى أحدهما على الآخر ، ويجعلان من البعد الاجتماعي أساساً للنشاط الاقتصادي ، وليس مجرد تابع يتعقبه ليصحح أخطاءه . وبناء عليه فإن عملية التكامل الإقليمي تتحمل مسؤولية إعادة هيكلة الانتاج حتى يكون أقدر على توفير تشابك إقليمي أوثق يساعد دول الإقليم على التعامل المتكافئ في الأسواق العالمية . ويتطلب هذا إعادة بناء التنظيم الاجتماعي بمختلف أبعاده ، الأمر الذي يحدث تغيراً كبيراً في بنيان العمل المشترك للتنمية الشاملة .

بعض معالم التنمية في الوطن العربي

رغم ما أبديناه من تحفظ على اعتبار أن التنمية حالة توصف بموجب عدد من المؤشرات المختارة ، فإننا نعرض فى الجدول رقم (٣) ملخصاً يساعد على إبراز النقاط التي نريد التأكيد عليها في ضوء التحليل السابق .

وقد قمنا باحتساب مكونات هذا الجدول من واقع البيانات التي وفرها آخر تقارير التنمية البشرية . ويبين العمود الأول ترتيب كل دولة من بين ١٧٤ دولة ، والأخير قيمة دليل التنمية البشرية فيها عن عام ١٩٩٧ الواردة بذلك التقرير ، والذي تراوح بين ٠,٩٠٤ لكندا و ٠,٢٥٤ لسيراليون . أما باقي القيم ، فتمثل نسب مؤشرات الدولة الظواهر المبينة إلى متوسط نفس الظواهر لعشر دول غير عربية ، خمس سابقة عليها في الترتيب وخمس تالية لنفس الظواهر ، مع تصحيح المتوسط ليعطي نفس قيمة دليل الدولة المبين في العمود الأخير . فنسبة الإلمام بالقراءة والكتابة كانت ٨٠,٤٪ للكويت ، مقابل متوسط يبلغ ٩٦٪ للدول العشر القريبة منها في مستوى التنمية ، بما نسبته (٨٠,٤ / ٩٦,٠ =) ٨٣,٧٪ من هذا المتوسط . وهكذا بالنسبة لباقي النسب لجميع الدول . وقد أضفنا بيانات جزر القمر عن عام ١٩٩٤ ، والصومال التي جاء موقعها الثالث من نهاية القائمة في ١٩٩٣ . ثم حسبنا متوسطات المؤشرات للدول العربية لعام ١٩٩٧

مرجحة بعدد السكان في تلك السنة ، فجاء متوسط دليل التنمية البشرية قيمته ٠,٦١٢ ، وهو ما يرشح العرب كمجموعة للترتيب ١٢١ . ولأغراض المقارنة ، أضفنا إسرائيل التي كان ترتيبها الثالث والعشرين ، بين سنغافورة وهونج كونج . وبينما نجد أن نسب إسرائيل قريبة من الواحد الصحيح ، بما يؤكد تناسب مؤشراتها مع وضعها بين قائمة الدول المتقدمة ، فإن نسب الدول العربية تحكي قصة أخرى تكاد تكون متماثلة للجميع ، سواء ما وقع منها في عداد الدول ذات التنمية البشرية العالية ، وهي الدول الخليجية الأربع في صدر الجدول ، أو ذات التنمية المنخفضة ، وهي الدول الست الأقل نمواً ، أو التنمية المتوسطة ، بدءاً من ليبيا وانتهاء بالمغرب . وكما هو معلوم هناك ثلاثة مكونات رئيسية للدليل العام . أحدها يتعلق بالتعليم ويضم مؤشراً للإلمام بالقراءة والكتابة (عكس الأمية) ، وآخر للقيد في مراحل التعليم الثلاث الأولى . والثاني متعلق بالصحة ويمثله توقع الحياة عند الميلاد . والثالث بالوضع الاقتصادي ويمثله الناتج للفرد مصححاً حسب تعادل القوة الشرائية . وجاء معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أدنى من نظيره في الدول القريبة من كل من الدول العربية ، وبلغ أدناه في المغرب (٦٠٪) ، وإن اقترب منه في بعض الحالات كالسودان وجزر القمر والصومال ، يليها الأردن . غير أن النتائج اختلفت بالنسبة لاستيعاب التعليم العام ، حيث تجاوزت بعض الدول مستوى نظيراتها كثيراً ، مثل ليبيا ومصر واليمن . وأظهر انخفاضاً كبيراً ، خاصة في الدول غير المستقرة مثل الصومال وجيبوتي ، وانخفاضاً ملموساً في دول غنية مثل الكويت والسعودية . ومن ثم جاءت جميع مؤشرات التعليم (المعبرة عن الظاهرتين معاً) دون الواحد الصحيح ، وتراوحت بين ٩٨٪ في اليمن يليها لبنان والبحرين والأردن ، وبين ٦٧٪ للمغرب ، و ٧٦٪ لعمان . أي أن العرب ، بدون استثناء ، عانوا من انخفاض في مستوياتهم التعليمية عن دول مقاربة لهم في مستويات التنمية . غير أنه بالنسبة للحالة الصحية جاءت النتائج أفضل بوجه عام فيما عدا البحرين وقطر والسودان التي أظهرت قصوراً طفيفاً . بل إن الدول التي عانت من انخفاض دليل تنميتها البشرية بسبب الضعف الشديد لمستواها التعليمي أظهرت تفوقاً واضحاً ، كما هو الحال في المغرب واليمن . ورغم ما يعاني منه العراق في أوضاعه الصحية ، فقد أدى تدهور أوضاعه التعليمية إلى أن يتراجع إلى مجموعة من الدول دونه في مستوى الصحة وفي مستوى الدخل . واتخذت نسب دخل الفرد نمطاً مماثلاً ، إذ أن الدول العربية عامة كانت أغنى من الدول القريبة منها في مستويات التنمية بسبب ضعف أدائها التعليمي على وجه الخصوص . وأوضح النماذج على ذلك اليمن . أما مصر فيبدو أن الارتفاع الكبير في معدلات القيد ساعد على اقترابها من حيث الدخل مع الدول التي تراجع موقعها إليها .

جدول (٣) : نسب مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية وإسرائيل لعام ١٩٩٧ .

الرتبة	الدولة	مكونات دليل التعليم			دليل توقع الحياة عند الميلاد	دليل الناتج المحلي بقوة الشراء	قيم دليل التنمية البشرية
		إلمام القراءة والكتابة	القيد في التعليم العام	دليل التعليم			
٣٥	الكويت	٨٣,٧	٧٣,٨	٨١,٢	١٠٤,٤	١١٧,٣	٠,٨٣٣
٣٧	البحرين	٨٩,١	١٠٦,١	٩٤,٤	٩٧,٨	١٠٩,٥	٠,٨٣٢
٤١	قطر	٨٢,٥	٩٦,١	٨٦,١	٩٦,٦	١٢٠,٣	٠,٨١٤
٤٣	الإمارات	٧٧,١	٩٤,٣	٨١,٨	١٠٢,٩	١١٩,٥	٠,٨١٢
٦٥	ليبيا	٨٠,١	١٣٠,١	٩٣,٩	١٠٠,١	١٠٨,٣	٠,٧٥٦
٦٩	لبنان	٨٩,١	١١١,٠	٩٥,٣	١٠٠,٣	١٠٦,٣	٠,٧٤٩
٧٨	السعودية	٨٣,٠	٧٥,٢	٨٠,٠	١٠١,٥	١٢٣,٣	٠,٧٤٠
٨٩	عُمان	٧٣,٣	٨٢,٨	٧٥,٨	١٠٢,١	١٣١,١	٠,٧٢٥
٩٤	الأردن	٩٥,٠	٩١,١	٩٣,٧	١٠٤,١	١٠٣,١	٠,٧١٥
١٠٢	تونس	٧٦,١	٩٨,١	٨٢,٤	١٠٤,٨	١١٨,٦	٠,٦٩٥
١٠٩	الجزائر	٧٢,٠	٩٨,٢	٧٩,٨	١٠٩,١	١١٧,٠	٠,٦٦٥
١١١	سورية	٨٨,٧	٨٩,٢	٨٩,٢	١٠٨,٥	١٠٤,٤	٠,٦٦٣
١٢٠	مصر	٧٣,٣	١٢٢,٩	٨٧,٦	١١٥,١	٩٩,٤	٠,٦١٦
١٢٥	العراق	٧٥,٥	٨٧,٥	٧٩,٤	١١٨,٥	١٠٩,٨	٠,٥٨٦
١٢٦	المغرب	٦٠,٢	٨٤,٦	٦٧,١	١٣٢,٧	١١٠,٥	٠,٥٨٢
١٤٢	السودان	٩٩,٧	٧٤,٣	٩٢,٧	٩٩,٤	١١١,٢	٠,٤٧٥
١٤٨	اليمن	٨٧,٩	١١٩,٠	٩٧,٦	١١٨,٥	٨٢,٦	٠,٤٤٩
١٤٩	موريتانيا	٧٩,٨	١٠٠,٠	٨٤,٩	١٠١,٧	١١٣,٧	٠,٤٤٧
١٥٧	جيبوتي	٩٩,٧	٥٦,٢	٨٧,١	١١٢,٧	١٠١,٠	٠,٤١٢
(١٤٠)	جزر القمر*	٩٨,٨	٨٢,١	٨٨,٤	١١٠,٢	٩٤,٨	٠,٤١٢
(١٧٢)	الصومال**	٩٩,١	٣٥,١	٧٦,٨	١٠٨,٤	٩٤,٩	٠,٢٢١
(١٢١)	جملة العربية	٧٨,٩	٩٧,٩	٨٤,٤	١١١,٩	١٠٧,٩	٠,٦١٢
٢٣	إسرائيل	١٠٠,٤	٩٨,١	٩٩,٥	١٠١,١	٩٩,٣	٠,٨٨٣

ملاحظات : البيانات هي نسب مؤشرات كل دولة إلى متوسط العشر دول غير العربية المحيطة . والقيم الفعلية لدليل التنمية .

(*) بيانات جزر القمر لعام ١٩٩٤ .

(**) بيانات الصومال لعام ١٩٩٣ ، ولم يكن يتلوها سوى دولتين .

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، وللعامين ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

الخلاصـــــة

انطلاقاً من أن التنمية هم قطري في الأساس ، وأنها عملية متعددة الأبعاد تستجيب لما تعرض له العالم من تطورات بعيدة المدى ، انطلقت في الأنساق المادية ، فغيرت من الهياكل الاقتصادية والعلاقات بين قوى الإنتاج ، واقتضت ، بجانب عمليات إدارة شؤون الاقتصاد والمجتمع ، في الأجل القصير ، إحداث تغيرات في النظم الاجتماعية في المدى المتوسط ، تتوقف فاعليتها على مدى استجابة المنظومة الثقافية لمتطلبات التطور ، بعيداً عن عوامل الجمود أو الاستلاب أو المسخ الثقافي ، وجدنا أن هذه التنمية هي في جوهرها عملية تغيير مجتمعي وأنها تضع مواصفات للعلاقات الدولية ، العالمية والإقليمية ، مغايرة لما يشهده الواقع العملي . وإذا كانت المقاربة الاقتصادية للتنمية تقتضي تحكماً في القوى الإنتاجية القائدة للتغيير ، فإن الأمر تجاوز ما ساد حتى وقت قريب من أن الموارد الرأسمالية هي المحدد للحركة ، بعد أن بدأ العالم يدخل مرحلة التكنولية التي تتولى فيها المعرفة ، كعنصر قائم بذاته ، ولكنه وثيق الصلة برأس المال ، رسم عوامل التقدم في المستقبل المنظور . وتظهر خطورة الموقف العربي من أن تحليل مؤشرات التنمية البشرية في جميع الدول العربية يظهر تخلفاً واضحاً في دليل التحصيل العلمي ، وهو أمر لا مفر من النهوض به للسيطرة على المعرفة بدلاً من اللهث وراء وهم استيرادها من دول تظل محافظة على السبق فيها .

ويشتد التناقض بين الدعاوى التي تطرحها الدول المتقدمة وتتبناها المؤسسات الاقتصادية الدولية وبين النتائج التي يقود إليها تحليل النماذج التنموية البديلة ، وحظها من النجاح . فبينما تحتاج التنمية إلى النهوض بالنسق الثقافي لكي ينشئ تنظيماً مجتمعياً قادراً على توجيه حركة الاقتصاد بما يتفادى الأضرار الاجتماعية التي تترتب على تركيز الاهتمام في البعد الاقتصادي ، فإن تلك القوى تدفع باتجاه التركيز على ما يعتبر إطاراً مقبولاً يجمع بين الحكم الجيد والتكيف والتثبيت ، ويفرغ عملية إدارة الاقتصاد من مضمونها التنموي المجتمعي . وعلى الجانب الآخر ، اتضح أن عملية التكامل والعمل المشترك لا تقف عند الحدود الاقتصادية ، وما تتطلبه من تقارب اقتصادي ، بل إن فاعليتها تتوقف على استيعابها للبعد الاجتماعي ، وإخضاعه لسيطرة مشتركة تعمل في ظل مشاعر الجماعية والمواطنة الإقليمية . أي أنه كما توجد هناك تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية ، فإن هناك أيضاً **تكاملاً اقتصادياً وتكاملاً اجتماعياً** ، بدون الجمع بينهما يظل كل من التنمية والتكامل مشوهاً ، ينتهي إلى تنمية مشوهة على مستوى جميع الأقطار .

وينطوي ذلك على نتائج بالغة الدلالة للعمل العربي المشترك من أجل تنمية عربية شاملة . أولها هو توقف الحديث عن تكامل الموارد ، لأنه يقوم على افتراض تباين يسبب خللاً هيكلياً ، ليس فقط في البنيات الاقتصادية ، بل وأيضاً في التنظيمات الاجتماعية . وفي هذا السياق يجب خلق الأوضاع التي

تسمح بحركة عناصر الإنتاج في قالب تبادلي ، وليس في شكل التمييز بين دول مرسلة وأخرى مستقبلة بسبب القصور أو الإفراط في مورد أو آخر . كما أن التكافل (الذي نص عليه ميثاق العمل الاقتصادي القومي) يجب أن يقوم بدوره على أسس تبادلية وليس كحركة من دول ينظر إليها على أنها ذات ميسرة إلى أخرى ذات معسرة . كما أن على السعي التكاملي أن يأخذ في الاعتبار ضرورة التعامل مع الظواهر التي أفرزتها العولمة ، بما في ذلك توثيق العلاقات بين مفـردات الاقتصاد والمجتمع ، ويمكنها من التعامل عبر الحدود . فالقضية ليست انتقالاً مادياً بقدر ما هي تشابك معرفي ، يجري فيه التعاون على ما يسمى **الإنماء التكاملي** ، أي النهـوض بقدرات كل قطر على القيام بتنمية تؤهله للتعامل السوي مع عملية التكامل ، بأبعادها المجتمعية الشاملة . ويجري الانتقال بعد ذلك إلى تكامل إنمائي ، وفق المعنى التقليدي للتكامل الإقليمي . وإذا كان الوطن العربي يتمتع بميزة كبيرة من حيث التقارب الكبير بين أقطاره من الوجهة الثقافية ، فإن هناك حاجة للعمل المشترك الجاد من أجل ما وجدناه ضرورياً من تنظيف وتوظيف هذه المنظومة حتى يحقق تنمية جديرة بالاعتبار . هذه التنمية تحدثت عنها الوثيقة الصادرة عن « المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » (بغداد ، ٦-١٩٧٨/٥/١٢) بدعوتها إلى « الخروج من عملية التخلف الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اختيار **نموذج عربي مستقل للتنمية** . والخيار هنا ليس بين تنمية قطرية وأخرى قومية ، وإنما هو خيار بين التنمية التبعية من خلال التكامل مع السوق الرأسمالية الدولية ، وبين التكافؤ من خلال التكامل العربي المخطط ، الذي يضمن مصلحة جميع أطرافه ، وينمي القاعدة التنموية المشتركة عن طريق **الاعتماد الجماعي على النفس** » . وكان هذا استجابة لدعوى إسماعيل صبري عبد الله بأن نختار للتنمية القطرية منحى عربياً ، ولكن في إطار دولي . بعبارة أخرى ، فإن المنحى القومي لا يستهدف استعادة صلاحيـة العزلة الدولية بنقلها من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي العربي ، بل يستهدف تصويب العلاقات الدولية بامتلاك قدرات ذاتية تمكن الأقطار العربية من التعامل الدولي من موقع التكافؤ ، لا من موقع التبعية . ومن هذا المنطلق ركز دعواه في **تحقيق تنمية مستقلة باعتماد جماعي على النفس** . ويتفق هذا مع تأكيدنا على أن تكون غاية العمل المشترك هي هذه التنمية التكاملية ، لأنها التي تكفل اعتماداً جماعياً على النفس .

وقبل أن نختم هذه الخلاصة المختصرة علينا أن نتعرض بإيجاز لثلاثة أمور . الأول ، هو الموقف من التخطيط . ورغم أن وثيقة استراتيجية العمل المشترك أقحم عليها موضوع تخطيط التنمية الذي تفاداه الفريق الثلاثي بقيادة يوسف صايغ ، بتأثير من الوفد العراقي وبخاصة فخري قدوري ، فإن وثائق عمان اختلط فيها الحابل بالنابل . فالاستراتيجية استهدفت تخطيط العمل المشترك ، وجعلت تخطيط التنمية قومياً جزءاً منه ، وهو ما يعكس القضية . ثم تحدث ميثاق العمل الاقتصادي القومي عن خطة مشروعات مشتركة . وباعتقادنا أن الحاجة الأولية هي إلى استراتيجية تنمية مشتركة توفر الأسس للنشاطين الآخرين . الثاني ، هو الاستمرار

في منهج تحرير التجارة رغم مضي نصف قرن على محاولاته الأولى وقرب سقوطه بالتقادم بفعل منظمة التجارة العالمية . وفي رأينا أن هذا المنهج قد يستغرق بعض الوقت ، وعلينا أن نتجاوزه إلى النواحي الأخرى قبل أن يفوت الأوان . أما الأمر الثالث فهو ما يمكن تسميته وهم المشروعات المشتركة . فالقضية ليست مشروع هنا ومشروع هناك ، بل لابد من تضافر قومي لامتلاك القوى الذاتية للابداع والنهوض بالبشر من كافة النواحي .